دور المجتمع في تنمية عادة القراءة



تقع مسؤولية كبيرة على المجتمع كله وبالخصوص "العلماء والمثقفين" منهم، في غرس هذا التوجه – القراءة – في نفوس أبناء المجتمع صغاراً وكباراً، وذلك عن طريق مختلف الأساليب المتاحة والممكنة، خصصنا الكلام هنا عن العلماء والمثقفين دون غيرهم، ذلك لأنهم يجب أن يكونوا في موقع القدوة والتأثير على المجتمع، ويمكن أن يمارس هذا الدور عن طريق إقامة الندوات والمحاضرات التي تركز على هذا الموضوع المهم عن طريق إقامة المسابقات الثقافية المشجعة، وغير ذلك من الأساليب، كقيام المثقفين بإعارة كتبهم لمن يطلبها؛ والعمل على إهداء ما توافر منها النسبة لميسوري الحال منهم فزكاة العلم تعليمه لمن لا يعلمه. ولا ننسَ ضرورة مشاركة أبناء المجتمع (رسمياً وشعبياً) في إنشاء المكتبات العامة والعمل على تطويرها من أجل الترويج لعادة القراءة في المجتمع، ومن المفترض أن تسهم المكتبات العامة مع غيرها من أنواع المكتبات في خدمة المواطنين والمقيمين على اختلاف مستوياتهم الثقافية، تخصصاتهم العلمية، وميولهم المذهبية!. "ومما يقترح في هذا المجال أن تكون في الجوامع والمساجد وأماكن العبادة مكتبات مناسبة… فذلك قد يشجع من يؤم هذه الأماكن على القراءة وخاصة الناشئة منهم، نتيجة للصفاء الروحي والتوجه الشعوري الذي عادة ما يحدث لمن يؤم مثل هذه الأماكن فيغلب معه الاتجاه للكسب المعنوي الذي يعد الكسب المعرفي شكلاً من أشكاله". ففي السابق كان اهتمام المسلمين كبيراً بالمكتبات، وذلك دراكاً منهم لأهمية الدور المناط بالمكتبة والكتاب في حياة الإنسان – الفرد والمجتمع – حتى أن "ويل

ديورانت" في كتابه "قصة الحضارة" يقول: "كان عند بعض الأمراء كالصاحب بن عباد من الكتب بقدر ما في دور الكتب الأوروبية مجتمعة". وتؤكد المستشرقة الألمانية "زيغريد هونكه" في كتابها القيم "شمس العرب تسطع على الغرب" الحقيقة ذاتها إذ تقول: "إنّ متوسط ما كانت تحتويه مكتبة خاصة لعربي في القرن العاشر، كان أكثر مما تحتويه كل مكتبات الغرب مجتمعة". أما في عصرنا الحاضر، فإننا نشكو من مشكلة "عدم الوعي بأهمية المكتبات في التنمية والتربية والبحث والثقافة، ولا يقتصر عدم الوعي هذا على المواطنين العاديين، ولكنه ينسحب – وهذا هو الأخطر – على المسؤولين الحكوميين أصحاب القرارات". وبكلمة: المجتمع القارئ يدفع أبناءه نحو القراءة والكتاب.